سلسلة استطلاعات رأي الفلسطينيين في إسرائيل
استطلاع رقم 2

موقف الأقلية العربية في إسرائيل من لجنة أور

نمر سلطاني نبيل الصالح

مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
سلسلة استطلاعات رأي الفلسطينيين في إسرائيل
استطلاع رقم 2

موقف الأقلية العربية في إسرائيل من لجنة أور

نبيل الصالح ونمر سلطاني

Nabil Saleh and Nimer Sultany
The Attitudes of the Arab Minority in Israel Towards the Or Commission of Inquiry.
Mada al-Carmel - Arab Center for Applied Social Research, 2003.

© كل الحقوق محفوظة (2005)

مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
اللنبي 51، ص.ب 9132
حيفا 31090
هاتف: 04-8552035، فاكس: 04-8525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

المحتوى

تمهيد

الطريق إلى لجنة أور

الاستطلاعان (العينة والمنهج)

الاهتمام بعمل لجنة أور ومتابعة مجريات التحقيق

تأييد المطالبة بإقامة اللجنة والرضى عن اقامتها

التوقعات من توصيات اللجنة

الموقف من التوصيات بعد صدور التقرير

أبعاد تقرير لجنة أور

الخاتمة

تمهيد

نضع بين أيديكم هذا التقرير الجديد من سلسلة تقارير استطلاعات الرأي التي تستطلع رأي المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في مواضيع ذات أهمية للرأي العام الفلسطيني في اسرائيل. وكانت وحدة إستطلاع الرأي في "مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية" قد أخذت على عاتقها أن تقوم باستطلاعات دورية في المواضيع التي تهم المواطنين الفلسطينيين وتشغل بالهم. وما من شك أن أحد هذه المواضيع هو هبة أكتوبر وكل ما يتعلق بها. وقد رأينا أن نجري إستطلاعين متتاليين يفحصان موقف الأقلية العربية من لجنة أور- لجنة التحقيق الرسمية التي أقيمت على خلفية هبة أكتوبر ومقتل عدد من المتظاهرين الفلسطينيين.

الطريق إلى لجنة أور

في أكتوبر 2000 خرج آلاف الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل للتظاهر ضد سياسات إسرائيل وممارساتها القمعية في المناطق الفلسطينية المحتلة فيما عُرف بعدئذ بهبة أكتوبر. كانت هذه المظاهرات تعبيرا عن التضامن بين أبناء الشعب الواحد وتأكيدا على انتماء هذه الأقلية إلى شعبها ودعما لموقفه. لكن قوات الأمن الاسرائيلية قامت بقمع هذه التظاهرات مستعملة القناصة والرصاص الحي والمطاطي. أدى ذلك إلى استشهاد 13 متظاهراً في الناصرة وأم الفحم ومعاوية وجت وسخنين وعرابة وكفركنا وكفرمندا (وكان أحد الشهداء فلسطينيا من دير البلح). هذا بالاضافة إلى مئات الجرحى والمعتقلين. عدا عن ذلك قام جمع من المواطنين اليهود بمهاجمة مواطنين عرب في المدن اليهودية والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم ومصالحهم التجارية، وكان أبرز حوادث الاعتداء الجماعي اليهودي على مواطنين عرب ما حدث في نتسرات عيليت عندما هاجم العشرات من سكان المدينة، تحت سمع وبصر قوات الأمن، سكان الحي الشرقي في الناصرة، وكانت حصيلة الهجمة سقوط شهيدين من سكان الناصرة برصاص الشرطة وحرس الحدود. كما قاطع الجمهور اليهودي القرى والمدن العربية وامتنعت عن دخولها الشركات الحكومية مثل شركة الكهرباء وشركة الهواتف (بيزك) بالإضافة إلى شركات كبيرة تزود المنتوجات الغذائية الحيوية للتجمعات السكنية العربية. وفي نفس الوقت، وعلى الجانب الآخر من الخط الاخضر، تصاعد القمع الاسرائيلي للانتفاضة وتعددت أشكاله مسببا الكثير من الضحايا الفلسطينيين.[1]

كان المطلب الاساسي لبعض الأوساط السياسية والأطر التمثيلية وذوي الشهداء وبعض الأوساط اليهودية اليسارية بعد الهبة هو إقامة لجنة فحص أو تحقيق من أجل كشف المسؤولين عن تطور الأمور بذلك الشكل العنيف.[2] إزاء هذا المطلب أعلن إيهود براك رئيس الحكومة آنذاك عن إقامة "طاقم فحص" أستُبدل بعد مضي ثلاثة أسابيع بلجنة "تقصي حقائق" برئاسة القاضي المتقاعد شالوم برنر. إلا أن القيادات العربية أعلنت عن رفضها لهذه اللجنة وعدم استعدادها للتعاون معها لكونها متروعة الصلاحيات، مما أدى باللجنة إلى إعلان استقالتها بعد ان أوصت باستبدالها بلجنة تحقيق رسمية. إثر ذلك وبعد تزايد حدة المطالبة العربية بإقامة لجنة تحقيق رسمية أعلن براك في 8.11.2000

---

[1] دانييل بن سيمون، "بهلوانيات لثلاثة شعوب"، **هآرتس**، 1.6.2001. لمعلومات وافية عن الأحداث التي سبقت اقامة لجنة أور وعن الخلفيات واستعدادات أجهزة الأمن الاسرائيلية لمواجهة أي احتجاج عربي جماعي، انظروا:

Dalal, Marwan. *October 2000: Law & Politics Before the Or Commission of Inquiry*. Adalah-The Legal Center for Arab Minority Rights, 2003.

[2] كانت هذه المطالبة احدى القضايا الأساسية التي تم بحثها في اجتماع رئيس لجنة المتابعة وبعض أعضاء الكنيست العرب، ومنهم طلب الصانع وعبد المالك دهامشة واحمد الطيبي، مع رئيس الحكومة في حينه ايهود براك. ومن الجدير بالذكر أن أوساطاً سياسية عربية عبرّت عن تحفظها من المطالبة بلجنة تحقيق. انظروا: احمد ابو حسين. "لجنة أور الاسرائيلية، نهاية متوقعة لمراهنة غير محسوبة". موقع شبكة الانترنت للاعلام العربي، بتاريخ 23 آب 2002: www.amin.org/views/ahmad_abu_Hussein/2002/aug23.html

وعن مواقف الاقلية العربية من اقامة لجنة تقصّي حقائق في البداية ثم تحويلها الى لجنة تحقيق رسمية، وعن صلاحيات هذه اللجنة انظروا: نداف جباي. "افكار حول لجنة أور"، **مجلة نظرية ونقد** عدد 20، 2002.(بالعبرية)

عن تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضي المحكمة العليا ثيودور أور (ومن هنا سميت: لجنة أور).[3] أثار نص التخويل الذي حدد المواضيع التي ستفحصها لجنة التحقيق الرسمية نقاشاً حاداً بين الحكومة ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في اسرائيل. كان نص التخويل قد اختلف عن النص التي استلمته لجنة الفحص المنحلة بحيث أصبح يحوي مسبقاً اتهاماً لاوساط عربية بالتحريض على تبني العنف. وقد أُدخل هذا التعديل بضغط من المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبينشطاين وعناصر يمينية.[4]

شكلت هذه الاحداث صدمة كبيرة في صفوف الاقلية العربية حيث اتضح، مرة أخرى، أن المواطنة لا تشكل حاجزا أمام قتل الدولة للمواطنين العرب. وظهرت بعد هذه الاحداث اتجاهات مختلفة: 1) بعضها كان عبارة عن محاولات ساذجة لرأب الصدع وإعادة ما يسمى بالتعايش وظهر ذلك بواسطة إقامة خيمات للتعايش على مفترقات بعض الطرق. كان المبادرون لهذه الخيمات هم في الغالب من اليسار الصهيوني. 2) من ناحية أخرى أخذت الصحف العربية تنشر، بعيد الأحداث وفي كل ذكرى سنوية، الكثير من المواد والتقارير عن الشهداء وأهاليهم ومأساتهم. كما أقيمت أضرحة لتخليد ذكراهم وأقيمت لجنة تجمع ذوي الشهداء وتمثلهم أمام لجنة أور بشكل خاص. وكان تأثير الشهداء طاغيا في انتخابات 2001 لرئاسة الحكومة. فرغم محاولات إيهود براك للتقرب من الناخبين العرب ورغم إقامته لجنة أور، إلا أن الجماهير العربية قررت معاقبته وقاطعت الغالبية الساحقة منها الانتخابات مساهمة في سقوط براك سقوطا مدويا ندر أن شهدت مثله السياسة الاسرائيلية. 3) من ناحية ثالثة أخذت الجهات السياسية الاسرائيلية تهاجم القيادات العربية بشكل متواصل منذ هبة أكتوبر وتتهمهم بالتحريض وتخريب العلاقات بين العرب واليهود والاهتمام بالقضية الفلسطينية أكثر من اهتمامهم بشؤون مواطنيهم. كان من الواضح أن هذا التحريض على القيادات العربية في وسائل الاعلام العبرية بشكل خاص سيصل إلى هدفه المرجو مع مرور الوقت. خاصة أن بعض العرب أخذوا يرددون هذه المقولات.

بعد نهاية المواجهات وعودة الحياة إلى شكلها العادي نسبياً راوح الرأي العام العربي بين ثلاثة توجهات رئيسية فيما يتعلّق بالمواجهات وضرورة اندلاعها والمسؤولية عن ذلك وعن نتائجها. ويمكن تلخيص التوجهّات بالشكل التالي تقريباً:

التوجّه الأول، وهو الغالب والسائد بين أوسع الأوساط العربية، وهو يعتبر المواطنين العرب ضحية لعنف أذرع الأمن ويحمل الحكومة، وقد ترأسها براك في حينه وتبوأ شلومو بن عامي منصب وزير الأمن الداخلي فيها، المسؤولية عن قتل 13 مواطناً عربياً اضافة إلى جرح واعتقال المئات. اعتبر هذا التوجّه أن قوى الأمن، وعلى رأسها أليك رون قائد الشرطة في الشمال، كانت تبيّت للمواطنين العرب خطة لضربهم وللاقتصاص من قيادتهم السياسية

---

[3] عن استقالة لجنة الفحص وضغوط أوساط سياسية وقانونية في اسرائيل لاستبدالها بلجنة تحقيق رسمية أنظروا مقالة حاييم تسادوك (وزير قضاء سابق في اسرائيل) في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 24-10-2000. انظروا أيضا مقالين للصحفية/ الكاتبة ميخال سيلع على موقع الانترنت: www.irac.org/article.asp?artid=306 و www.irac.org/article.asp?artid=297

[4] دورون نابوت، **مسألة ديمقراطية دولة إسرائيل إثر "أحداث أكتوبر" وتبعاتها** (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تل أبيب، كانون الأول 2002).

التي كانت الشرطة واوساط سياسية أخرى تقود حملة تحريض ضدها على امتداد أشهر طويلة قبل هبة أكتوبر. كان أنصار هذا التوجه يستجيبون لفعاليات الاحتجاج واحياء الذكرى التي تلت الهبة، كما استجابوا بحماس يفوق حماس غيرهم لنداء مقاطعة الانتخابات لرئاسة الحكومة التي أجريت في سنة 2001.[5]

التوجّه الثاني يتلخص في الموقف الذي يعتبر أن أسلوب الاحتجاج الذي تبنّاه المواطنون العرب في أكتوبر كان محكوماً بالفشل إذ أنهم عاجزون عن التأثير على الحكومة باتجّاه ثنيها عن أسلوبها الذي تمارسه ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال. اعتقد أصحاب هذا التوجّه أن اللجوء إلى أساليب الاحتجاج، ولو كرد فعل على عنف الشرطة، تؤدي إلى الحاق الضرر بالعرب اقتصادياً وسياسياً كما تؤدي إلى التأثير سلباً على نسيج العلاقات العربية اليهودية في اسرائيل. أسرع أنصار هذا التوجه إلى اختزال أنماط الاحتجاج خلال هبة أكتوبر والحديث عنها وكأنها بعض التصرفات العفوية التي كانت نتيجتها تعطيل شارات المرور الضوئية وحرق محطات الباصات وبعض المرافق العامة. هذا في حين قلّل هؤلاء من دور ممارسات أجهزة الأمن في خلق هذا النوع من ردود الفعل.

التوجّه الثالث هو ذلك الذي روّجت له أوساط سياسية عربية مرتبطة سياسياً ومصلحياً بالسلطة وبأحزابها وبأوساط يهودية مختلفة من داخل الاجماع. أيّد أصحاب هذا التوجّه الادعاء الذي يتهم القيادات الوطنية العربية بالتهوّر والوصولية، كما اتهموا قيادات الأحزاب القومية والاسلامية بتأزيم العلاقات مع الدولة معتبرين أن المهادنة السياسية دليل على الحكمة والعقلانية وبُعد الرؤية. وقد ساهم أصحاب هذا التوجّه في التحريض ضد القيادات السياسية العربية وأثّروا على الرأي العام عن طريق وسائل الاعلام العربية والعبرية.

[5] في استطلاع رأي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" خلال الاسبوع الاول من شهر أكتوبر 2000 قال 84% إن ردود الفعل العربية ذلك الاسبوع تعبر عن مشاعرهم. وقد شمل الاستطلاع عينة تمثيلية للعرب في إسرائيل. انظروا: **يديعوت أحرونوت** (ملحق السبت)، 6.10.2000، ص12.

بدأت لجنة أور عملها وسمعت على مدى ثلاث سنوات الشهود وجمعت الادلة. وقامت منظمة "عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل" بتمثيل الجماهير العربية أمام اللجنة يساعدها في ذلك ثلاثة محامين اختارتهم لجنة المتابعة العليا وموّلت مصاريفهم. إلا أن لجنة ذوي الشهداء أعلنت عن مقاطعة مداولات اللجنة بعد أن خاب أملها من سير عملها. وجاء هذا القرار على ضوء العديد من ممارسات اللجنة ومنها:[6]

1) عدم الكشف عن القتلة خلال مداولات اللجنة؛
2) السماح لبعض الشهود بالإدلاء بإفاداتهم من وراء الستار ودون الكشف عن هويتهم الحقيقية وأسمائهم؛
3) عدم السماح لذوي الشهداء وممثليهم بإستجواب الشهود رغم طلبهم ذلك؛
4) تقليص عدد الأهالي المسموح حضورهم الجلسات؛
5) الفصل بين الحضور وبين الشهود وأعضاء اللجنة بواسطة حاجز زجاجي؛
6) توجيه اللجنة في يوم 27.2.2002 تحذيرات لثلاثة من القياديين العرب وهم: الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الاسلامية الخارج برلمانية، والنائب عزمي بشارة رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، والنائب عبد المالك دهامشة من القائمة العربية الموحدة.

وهكذا فإن الاهتمام العربي باللجنة والثقة فيها تراجعا مع الوقت، خاصة مع مضي الوقت على الاحداث.

الاستطلاعان: العينة والمنهج

من أجل فحص موقف المواطنين العرب من اللجنة وتقريرها الذي صدر في بداية أيلول 2003 قامت وحدة استطلاع الرأي العام في "مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية" بإجراء استطلاعين: أحدهما سبق الاعلان عن التقرير ونتائجه، وثانيهما تلا الاعلان عن نتائج التحقيق.

أجري الاستطلاع الاول في الفترة بين 27 إلى 31 آب 2003 أي قبل نشر النتائج مباشرة، (نشرت لجنة أور توصياتها في الاول من أيلول 2003). شارك في الاستطلاع 522 شخصًا، من بينهم 296 شخصًا (56.7%) سمعوا عن لجنة اور واجابوا على كل أسئلة الاستمارة. البقية (43.3%) أجابوا على الاسئلة المتعلقة بأحداث هبة أكتوبر فقط.

تطرق الاستطلاع إلى عدد من المواضيع وهي:

1. مدى الاهتمام بعمل لجنة أور ومتابعة مجريات التحقيق؛
2. تأييد المطالبة باقامة اللجنة والرضى عن اقامتها؛
3. تركيبة اللجنة والثقة في عملها؛
4. التوقعات من توصيات اللجنة؛

[6] يئير أتينجر، "فقط عقوبة الاعدام سترضي عائلات القتلى"، **هآرتس**، 14.4.2003.

5. المسؤولية عن أحداث هبة أكتوبر.

وأجري الاستطلاع الثاني بعد أقل من أسبوعين على نشر اللجنة توصياتها في الفترة بين 11 إلى 13 أيلول. شارك في الاستطلاع 402 شخصًا، من بينهم 263 شخصًا (65.4%) سمعوا عن لجنة أور وأجابوا على كل أسئلة الاستمارة. البقية (34.6%) أجابوا على الاسئلة المتعلقة بأحداث هبة أكتوبر فقط.

تطرق الاستطلاع الثاني إلى المواضيع التالية:

1. الاهتمام بما جاء في تقرير لجنة أور؛
2. المواقف من توصيات اللجنة؛
3. مستقبل التوصيات وأبعادها على العلاقة بين المواطنين العرب والدولة؛
4. المسؤولية عن أحداث هبة أكتوبر.

الاهتمام بعمل لجنة أور ومتابعة مجريات التحقيق

تبين نتائج استطلاع الرأي الأول الذي أُجري قبل نشر لجنة أور توصياتها ان اللجنة حظيت باهتمام من قبل الجمهور العربي. فبعد ما يقارب ثلاث سنوات على إقامة اللجنة يتضح أن نسبة 57% من المشاركين سمعت عن لجنة أور. رغم أن هذه النسبة تشير إلى أكثرية المواطنين العرب، إلا أن نسبة كبيرة أيضاً قالوا إنهم لم يسمعوا عن اللجنة. وهذا مدعاة للاستغراب عند التطرق لموضوع مهم مثل هذا الموضوع. يمكن تفسير ذلك بالمدة الزمنية التي مرت منذ الاحداث وتراجع التغطية الصحفية المكثفة التي رافقت لجنة أور في بداية عملها. كما يمكن تفسير ذلك بعدم متابعة الاعلام أو بعدم رغبة بعض المواطنين الخوض في موضوع من هذا القبيل خوفا وتحسبا. لكننا نلاحظ أن نسبة الذين سمعوا عن لجنة التحقيق ارتفعت إلى 65.4% بعد صدور التقرير والتغطية الصحفية المكثفة للموضوع. ومع ذلك بقيت نسبة تنيف عن ثلث المشاركين في الاستطلاع تقول أنها لم تسمع باللجنة (انظروا جدول رقم 1).

جدول رقم 1

هل سمعت عن "لجنة أور" لجنة التحقيق الرسمية التي اقيمت على اثر هبة اكتوبر؟		
	الاستطلاع الاول	**الاستطلاع الثاني**
نعم	**56.7**	**65.4**
لا	**43.3**	**34.6**

مع ذلك فإننا نلاحظ أن من بين الذين سمعوا عن اللجنة، قبل صدور التقرير، هناك نسبة عالية (72.4%) تابعوا اخبار اللجنة وتطورات التحقيق فيها. وأغلبية هؤلاء (41%) قالوا إنهم تابعوها بوتيرة عالية (أي بشكل دائم أو معظم الأحيان). وذلك يدعو إلى الاستنتاج أنهم رأوا في اللجنة أهمية كبيرة. في حين أن 10.6% منهم فقدوا

الاهتمام باللجنة مع الوقت و لم يتابعوا عملها سوى في بداياتها. فقط 17.1% من بين الذين سمعوا عن اللجنة قالوا أنهم لم يتابعوها بتاتا (انظروا جدول رقم 2).

جدول رقم 2

هل تابعت أخبار اللجنة وتطورات التحقيق عن طريق وسائل الاعلام المختلفة؟ [قبل صدور التقرير]	
1. تابعت دائما	17.8
2. تابعت لكن ليس بشكل دائم	23.9
3. أحيانا	30.7
4. لم أتابع بالمرة	17.1
5. تابعت أخبار اللجنة في بداية عملها فقط	10.6

ويُظهر الاستطلاع الذي أجري بعد صدور التقرير أن 71.9% من المشاركين الذين سمعوا عن لجنة أور، مهتمون بشكل متوسط حتى كبير جدا بمعرفة ما ورد في التقرير. وهذه النسبة تشبه نسبة الذين قالوا إنهم تابعوا بشكل كبير مداولات اللجنة قبل صدور التقرير (72.4%). في حين أن ما يقارب الـ 20% قالوا إنهم لم يهتموا بالمرة بمعرفة ما جاء في التقرير. وقد يكون مردّ ذلك إلى عدم الاكتراث أو عدم الثقة باللجنة أصلا (انظروا جدول رقم 3).

جدول رقم 3

ما مدى اهتمامك بمعرفة ما جاء في التقرير الذي قدمته لجنة أور قبل أسبوعين تقريبا؟	
1. اهتمام كبير جدًا	22.7
2. اهتمام كبير	22.9
3. اهتمام متوسط	26.3
4. اهتمام قليل	8.2
5. لم اهتم بتاتا	19.8

تأييد المطالبة بإقامة اللجنة والرضى عن اقامتها

قام رئيس المحكمة العليا القاضي أهارون براك بتعيين اعضاء اللجنة بناء على طلب رئيس الحكومة إيهود براك، وقد تألفت هذه اللجنة من قاضي المحكمة العليا ثيودور أور، البروفيسور شمعون شمير مستشرق من جامعة تل ابيب وسفير اسرائيل في مصر والاردن سابقا، والقاضي سهل جراح نائب رئيس المحكمة المركزية في الناصرة. استقال القاضي سهل جراح بعد حوالي سبعة اشهر من عمل اللجنة لأسباب صحية وعُيّن مكانه قاضي المحكمة المركزية في الناصره هاشم خطيب. لقد كان واضحا أن هناك اهتماما بأن يكون أحد أعضاء اللجنة، أيا كانت صلاحياتها، عربيا. فبالاضافة إلى الاسمين المذكورين كان قاض عربي متقاعد آخر عضوا في لجنة الفحص التي أقيمت في بداية

الأمر ثم استقالت كما أسلفنا أعلاه، وهو القاضي المتقاعد خليل عبود. ومن الواضح أن سبب ذلك يعود لهدف كسب ثقة المواطنين العرب وإضفاء الشرعية والمصداقية على اللجنة. لذا حاولنا أن نفهم في الاستطلاعات التي أجريناها مدى التأييد لإقامة اللجنة وكيف تغير هذا التأييد وما هو تأثير وجود عضو عربي فيها على ثقة المشاركين في الاستطلاع باللجنة.

تظهر نتائج الاستطلاع الاول أن أكثر من 87% من المشاركين الذين سمعوا عن اللجنة أيدوا المبادرة لإقامة اللجنة (انظروا جدول رقم 4)، وأن نحو 75% كانوا راضين أو راضين جدا عنها بعد إقامتها (انظروا جدول رقم 5). يتناسب هذا الامر مع ما أوردناه في المقدمة من كون إقامة اللجنة تحقيقا لمطلب جماهيري عربي خاصة من قبل القيادات ولجنة المتابعة العليا على وجه التحديد. وبالتالي فقد تم اعتبار إقامة اللجنة بحد ذاته إنجازا، أو لنقل إن اقامة لجنة تحقيق رسمية تحل مكان لجنة تقصّي الحقائق اعتبر انجازاً وتعبيراً عن نجاح الارادة الجماعية العربية في فرض ذاتها.

جدول رقم 4

هل كنت مؤيدا للمطالبة العربية بإقامة لجنة تحقيق؟	
نعم	87.2
لا	10.2
لا اعرف	2.6

جدول رقم 5

هل كنت راضيا عن اقامة لجنة أور؟	
1. راض جدا	24.2
2. راض	50.7
3. غير راض	13.7
4. غير راض بالمرة	5.5
5. لا اعرف	6.0

لكن بالرغم من التأييد الكبير والحماس الذي لاقته لجنة أور في بداية عملها، يتضح أن موقف الجمهور العربي من اللجنة تغير مع إطالة عمل اللجنة واقتراب موعد تقديم توصياتها. فقد عبّرت نسبة 55% عن اعتقادها بأن اللجنة لن تنصف الجمهور العربي إجابة على السؤال "هل تظن أن لجنة أور ستنصف الجمهور العربي وتعطي توصيات عادلة؟". فقط 42% من المشاركين اعتقدوا أن اللجنة سوف تنصف الجمهور العربي (انظروا جدول رقم 6). ويبدو من هذه النتائج أن نسبة الذين أيدوا إقامة اللجنة تفوق نسبة الذين يعتقدون أنها ستنصف الجمهور العربي، على الاقل كما قدّر هؤلاء إمكانية انصاف اللجنة قبل نشر نتائجها.

جدول رقم 6

هل تظن أن لجنة أور ستنصف الجمهور العربي وستعطي توصيات عادلة؟	
1. نعم بالتأكيد	7.3
2. نعم	35.2
3. لا	35.4
4. بالتأكيد لا	19.4
5. لا اعرف	10.1

ولعل المطالبة بإقامة لجنة تحقيق رسمية حتى من قِبل الذين لا يؤمنون بتراهتها يأتي من باب استغلال كل الامكانيات المتاحة قانونياً لاستبعاد اللوم الذي قد يصدر لاحقاً عن السلطة أو عن أوساط عربية قد تتهم المعارضين للجنة بالتشدد والتطرف وتفويت الفرص، وهذا أمر حدث في أكثر من مناسبة على الساحة السياسية العربية في الماضي. كما أنه من المنطقي الافتراض بأن البعض أيّد مطلب اقامة لجنة تحقيق من باب التضامن مع ذوي الشهداء الذين أصروا على ذلك. لكن يبقى عامل إضافي وهو الصبغة شبه القانونية للجنة وكونها برئاسة قاض من المحكمة العليا. هذا الطابع يدفع الكثيرين من المواطنين العرب إلى إبداء نوع من الثقة باللجنة.[7]

بعد صدور التقرير كانت نسبة الذين يثقون ثقة متوسطة في قيام اللجنة بعملها بشكل عادل إلى نحو 42% في حين أعرب 14.7% عن ثقة عالية أو عالية جدا (انظروا جدول رقم 7). يتضح من ذلك أن نسبة عالية من المشاركين ظلّت تصرح بثقتها باللجنة بشكل عام. لكننا عندما نفكك هذه الثقة العامة إلى مركباتها نجد أنها تتزعزع كما سنرى عند الخوض في التوصيات.

[7] في استطلاع أجراه جاد برزيلاي عام 1998 اتضح أن هناك شعورًا قويًا بالتمييز الجماعي عند العرب في المحاكم الاسرائيلية. فقد عبر المستطلعون عن هذا الشعور بالنسبة لمحاكم الصلح (42.8%) والمحاكم المركزية (41.8%) والمحكمة العليا (40.4%). لكن الاغلبية قالت إن هناك مساواة في محاكم الصلح (45.8%) والمركزية (46.4%) والعليا (47.8%). ومن الواضح أنه كلما ارتفع مستوى المحكمة زادت نسبة الثقة بأن المحكمة تنتهج نهجا متساويا. كما ظهر في نفس الاستطلاع أن المواطنين العرب يعتبرون الالتماسات إلى المحكمة العليا واحدة من الطرق الناجعة لتحقيق أهدافهم السياسية (61%). وذلك إلى جانب البرلمان (62%) والمظاهرات القانونية (59%). انظروا:
Gad Barzilai, "Fantasies of Liberalism and Liberal Jurisprudence: State Law, Politics, and the Israeli Arab-Palestinian Community", 34 *Israel Law Review* 425 (2000).

جدول رقم 7

إلى أي درجة أنت واثق من أن لجنة أور قامت بعملها بشكل موضوعي وعادل؟ [الاستطلاع الثاني]	
1. ثقة عالية جدا	2.4
2. ثقة عالية	12.3
3. ثقة متوسطة	42.4
4. ثقة ضئيلة	24.7
5. لا توجد ثقة بالمرة	18.3

تركيبة اللجنة

تظهر نتائج الاستطلاع الاول أن للمواطنين العرب موقفا مركبا من قضية وجود عضو عربي في لجنة أور. فمن جهة يرى المشاركون في غالبيتهم (62.6%) أن وجوده يؤدي إلى زيادة ثقتهم هم بعمل اللجنة (في حين أعرب الثلث – 32.5%– عن كون ذلك لا يزيد من ثقتهم باللجنة).

وهذا يدل على نوع من الثقة بأجهزة القضاء وما ينتج عنها من لجان وأجسام فاحصة، كما أنه دليل على أخذ قضية تمثيل العرب في أذرع القضاء والمؤسسات الرسمية على محمل الجد واعتباره أمراً هاماً يضمن ولو شيئاً من النزاهة والموضوعية.

من جهة أخرى ترى نسبة مشابهة (61.7%) أن وجود عضو عربي يأتي بالاساس من أجل تجميل قرارات اللجنة في أعينهم، بينما أعرب فقط 22.5% من المشاركين عن اعتقادهم أن وجوده هدفه ضمان الموضوعية (انظروا جدول رقم 8).

جدول رقم 8

هل تظن أن إضافة قاض عربي إلى اللجنة (هاشم خطيب) كان بهدف ضمان موضوعية اللجنة أم أنه جاء مجرد قناع لتجميل قراراتها؟	
لضمان موضوعية اللجنة	22.5
تجميل للقرارات	61.7
آخر	4.7
لا أعرف	11.0

يظهر للوهلة الأولى أن الاجابات هنا تتعارض مع الاجابات على السؤال السابق، ولكن من الممكن أن الاجابات على هذا السؤال تتطرق إلى موضوع نوايا الأطراف الرسمية التي عينت اللجنة وبضمنها الحكومة وليس إلى حقيقة وجود عربي فيها أم لا. لذا ترى غالبية المشاركين (76.6%) في الاستطلاع الاول أنه يجب أن يجري تغيير في تركيبة اللجنة بحيث يزداد عدد الاعضاء العرب ليصبحوا متساوين مع الاعضاء اليهود أو يزيدون عنهم. فقط 23.3% أجابوا بأنه لا وجوب لتغيير تركيبة اللجنة وبالتالي أعلنوا عن رضاهم عن تركيبتها القائمة (انظروا جدول رقم 9).

جدول رقم 9

هل تعتقد أنه كان يجب إقامة اللجنة بتركيبة مختلفة؟	
لا	23.3
نعم: فصل	76.7
عدد العرب واليهود متساو	32.7
اكثرية عربية في تركيبة اللجنة	10.7
اضافة شخصية عربية أو أكثر	7.4
آخر	16.1
لا أعرف	9.7

التوقعات من توصيات اللجنة

فيما يتعلق بالتوقعات من توصيات اللجنة اعتقد غالبية المشاركين في الاستطلاع الاول ان توصيات اللجنة ستوجه ضد القيادات العربية اكثر مما ستوجه ضد عناصر من الحكومة او الشرطة. 81% من المشاركين قالوا إنهم يؤمنون أنه من الممكن أن تحمّل اللجنة القيادات العربية مسؤولية جدية عن احداث هبة اكتوبر. 66% قالوا إنهم يؤمنون أنه من الممكن أن تحمّل اللجنة الشرطة مسؤولية جدية عن أحداث هبة أكتوبر، بينما أعتقد 56% أنه من الممكن أن تحمّل اللجنة ايهود براك أو شلومو بن عامي مسؤولية جدية عن احداث هبة أكتوبر (انظروا الجداول رقم 10-12).

جدول رقم 10

حسب تقديرك، هل ستحمّل اللجنة القيادات العربية مسؤولية جدية عن احداث هبة اكتوبر؟	
غير ممكن بالمرة	9.3
غير ممكن	9.9
ممكن	42.1
ممكن جدا	38.6

جدول رقم 11

حسب تقديرك، هل ستحمّل اللجنة قيادات من الشرطة مسؤولية جدية عن مقتل ال-13 شهيدا؟	
غير ممكن بالمرة	9.7
غير ممكن	24.7
ممكن	43.5
ممكن جدا	22.1

جدول رقم 12

حسب تقديرك، هل ستحمّل اللجنة قيادات سياسية يهودية مثل ايهود براك وشلومو بن عامي مسؤولية جدية عن احداث هبة اكتوبر"؟	
غير ممكن بالمرة	19.5
غير ممكن	24.6
ممكن	36.2
ممكن جدا	19.7

وتبين النتائج في الاستطلاع الاول موافقة الرأي العام على أن مهام اللجنة يجب أن تشمل التحقيق في: مقتل الشهداء- 93.4%؛ في سلوك الشرطة- 98%؛ في مسؤولية الحكومة عن الاحداث- 94%؛ في السياسة الحكومية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل- 80%؛ مسؤولية القيادات العربية- 69%؛ مسؤولية المتظاهرين- 51%. وكما نعرف فإن كتاب تعيين لجنة التحقيق لم يشمل بشكل صريح التحقيق في مقتل الشهداء، وهي القضية المركزية في نظر الجماهير العربية (انظروا جدول رقم 13).

جدول رقم 13

بالنسبة لكل واحدة من القضايا التالية، حدد إذا ما كان على اللجنة أن تحقق فيها ام لا؟			
	يجب التحقيق	لا يجب التحقيق	لا أعرف
1. مقتل الشهداء	93.4	4.0	2.6
2. سلوك الشرطة	98.0	1.0	1.0
3. مسؤولية الحكومة في الاحداث	94.1	2.6	3.3
4. السياسة الحكومية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل	80.1	11.8	8.1
5. مسؤولية القيادات العربية	69.4	27.0	3.6
6. مسؤولية المتظاهرين	51.0	43.0	7.0

لكن الاعتقاد بضرورة التحقيق مع القيادات العربية أو التحقيق في مسؤولية المتظاهرين لا يعني أن المسؤولية عن أحداث هبة اكتوبر تقع على عاتقهم. فعندما طلب من المشاركين في الاستطلاع أن يقيّموا مسؤولية عدد من الاطراف عن المواجهات التي جرت بين المتظاهرين وقوات الشرطة، عبّرت نسبة 72.6% من المشاركين عن اعتقادها أن الشرطة تتحمل مسؤولية كبيرة في المواجهات. كما اعتقد غالبية المشاركين أن هنالك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق رئيس الحكومة السابق ايهود براك (70.2%)، وعلى وزير الشرطة السابق شلومو بن عامي (79.9%). بالمقابل حمّلت نسبة (34.7%) من المشاركين القيادات العربية مسؤولية كبيرة في احداث هبة اكتوبر، وحمّلت نسبة 30.2% منهم المتظاهرين مسؤولية مماثلة (انظروا جدول رقم 14). إن فحص هذه النتائج على ضوء النتائج المستقاة من الجداول الأخرى التي تحمل المسؤولية عما حدث لقوات الأمن وللأوساط السياسية الاسرائيلية يدل على أن مفهوم المشاركين في الاستطلاع للمسؤولية في حالة القيادات العربية لا يعني تهمة وإنما يعني القيام بما هو مطلوب في حالات العمل الجماعي.

جدول رقم 14

ما هي، حسب رأيكَ، مسؤولية كلّ طرفٍ من الأطراف التالية في المواجهات التي دارت بين المتظاهرين وبين قوات الامن (الشرطة، حرس الحدود، ...)؟			
	مسؤولية قليلة	مسؤولية متوسطة	مسؤولية كبيرة
1. القيادات العربية	45.7	19.6	34.7
2. الشرطة	16.0	11.4	72.6
3. المتظاهرون العرب	49.9	19.9	30.2
4. رئيس الحكومة – إيهود براك	20.8	9.0	70.2
5. وزير الشرطة – شلومو بن عامي	20.1	10.5	69.4
6. الإعلام الإسرائيلي	25.9	14.9	59.24
7. الإعلام العربي في اسرائيل (جرائد عربية، راديو عربي غير صوت إسرائيل)	41.5	23.9	34.6
8. الفضائيات العربية	51.5	16.9	31.6
9. الجمهور اليهودي في إسرائيل	29.0	28.5	42.5

كما رفضت غالبية المشاركين (69.8%) الموقف القائل بأن القيادات العربية حرضت الجماهير العربية. فقط 19.8% من المشاركين أيدوا هذا الموقف. وهذا يعني غالبية الجماهير العربية ترفض الاتهام السلطوي وكذلك اتهام لجنة أور (الذي برز في توجيه التحذيرات ومن ثم في التقرير نفسه كما سنرى فيما سيلي) بأن القيادات العربية كانت عاملا محرضا للعنف.

جدول رقم 15

إلى أي مدى توافق على أن القيادات العربية قامت بتحريض الجماهير العربية مما أدى إلى المواجهات مع الشرطه وقوات الامن؟	
موافقة قليلة	69.8
موافقة متوسطة	10.4
موافقة كبيرة	19.8

الموقف من التوصيات بعد صدور التقرير

أثار صدور تقرير لجنة أور ضجة كبيرة واهتماما اعلاميا مكثفا في الايام التي تلت الاعلان عن التوصيات. رغم أن اللجنة في نهاية الامر لم تقدم توصيات ضد القيادات العربية إلا أنها أنحت عليهم باللائمة في ما يبدو محاولة لخلق توازن بين الجاني والضحية واقتسام المسؤولية بينهما. وكما كانت التوقعات فإن اللجنة لم تعثر على القتلة في غالبية حالات القتل. واكتفت اللجنة بأن أوصت بأن يقوم قسم التحقيق مع الشرطة في وزارة القضاء بالتحقيق في قسم كبير من حالات القتل. كما لم تقدم اللجنة توصيات ضد ايهود براك. أما بالنسبة لشلومو بن عامي فقد أوصت اللجنة بأن لا يشغل منصب وزير للأمن الداخلي مرة أخرى. مع العلم أنه كان خارج هذا المنصب وخارج الحياة السياسية الاسرائيلية ساعة صدور التوصيات. كذلك فإن توصيات اللجنة ضد القائد العام للشرطة في حينه يهودا فيلك، وضد قائد الشرطة في منطقة الشمال في حينه أليك رون، بأن لا يشغلا مناصب في الامن الداخلي في المستقبل كانت هي الاخرى عقيمة نظرا لكونهما كانا قد خرجا من سلك الشرطة منذ زمن. وينسحب الامر على بقية توصيات اللجنة الشخصية (ما عدا في حالة الضابط موشي فلدمان الذي أوصت اللجنة بتسريحه من صفوف الشرطة وهو ما زال في منصبه). من ناحية أخرى أوصت اللجنة الشرطة بالتوقف عن استعمال الرصاص المطاطي (وكانت الشرطة في منطقة الشمال قد توقفت عن استعماله قبل أن توصي اللجنة بذلك). كما أوصت اللجنة بسد الفجوات بين الوسطين العربي واليهودي في الدولة ووجوب ان يفهم رجال الشرطة أن العرب ليسوا أعداء للدولة. وقد ثارت ثائرة رجال الشرطة بسبب هذه التوصيات وانتقدوا اللجنة على ذلك. أما لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية فقد أصدرت بيانا انتقدت فيه عدم الوصول إلى أجوبة في القضية المحورية وهي: "من قتل أبنائنا؟". إلا أن اللجنة أضافت أن التقرير وثيقة رسمية هامة وطالبت بتنفيذها.[8]

تبين نتائج الاستطلاع الثاني، الذي جرى بعد صدور التقرير، أن 33.2% من المشاركين الذين سمعوا عن لجنة أور، يرفضون توصيات اللجنة بالكامل، بينما تقبل نسبة 44.9% منهم بعض التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة. نسبة قليلة فقط (11%) تعتقد أن على الجمهور العربي أن يتقبل توصيات لجنة أور كما هي (انظروا جدول رقم 16).

جدول رقم 16

قسم من الجمهور العربي يتقبل توصيات لجنة أور ويرى ان على الجماهير العربية ان تعمل على دفعها والاهتمام بتطبيقها، قسم آخر ينتقد توصيات اللجنة ويقول إنها غير منصفة بتاتا، القسم الثالث من الجمهور يتقبل جزءاً من التوصيات فقط ويرفض الباقي، فما هو موقفك أنت من توصيات اللجنة؟	
يتقبل التوصيات	**11.0**
يتقبل قسما ويرفض قسما آخر	**44.9**
يرفض التوصيات جملةً	**33.2**
لا رأي لدي في هذا الموضوع	**10.9**

[8] لقراءة نقدية للتقرير انظروا: نمر سلطاني، "قراءة في تقرير لجنة أور: عن الاحتجاج الشعبي والسيطرة الاثنية"، **فصل المقال** 19.9.2003.

يُستدل من نتائج الاستطلاع أيضاً أنه في حين يبدو أن ما يزيد عن نصف المشاركين يتقبلون ولو بعض التوصيات، فإن هناك استياءً واضحاً من التوصيات بخصوص كل من الشرطة، وايهود براك، وشلومو بن عامي، والقيادات العربية. فقد عبر 69% من المشاركين عن استيائهم من توصيات اللجنة بالنسبة للشرطة، وأعرب 76,4% عن استيائهم من التوصيات بخصوص ايهود براك، و72,8% فيما يتعلق بشلومو بن عامي، هذا في حين عبّر 60,9% عن استيائهم من التوصيات المتعلقة بالقيادات العربية (انظروا جدول رقم 17).

جدول رقم 17

تطرقت توصيات اللجنة إلى كل من الاطراف التالية: الشرطة، رئيس الحكومة السابق ايهود براك، وزير الشرطة السابق شلومو بن عامي، القيادات العربية: الشيخ رائد صلاح، النائب عزمي بشارة، والنائب عبد المالك دهامشه. هل انت راض عن توصيات اللجنة بالنسبة ل–؟			
	راض	غير راض	لا اعرف
1. الشرطة	24.7	68.2	6.1
2. ايهود براك، رئيس الحكومة السابق	18.0	76.4	5.6
3. شلومو بن–عامي، وزير الشرطة سابقا	21.2	72.8	6.0
4. القيادات العربية: الشيخ رائد صلاح، النائب عزمي بشارة، والنائب عبد المالك دهامشه؟	32.6	60.9	6.5

من المؤشرات البارزة لرفض التقرير أو رفض أقسام منه هو موقف المشاركين من قضية التحقيق في مقتل الشهداء. فقد عبرّ 86% منهم أنهم يؤيدون موقف اهالي الشهداء الذين يرفضون توصيات اللجنة لأن التقرير لم يكشف عن المسؤولين المباشرين عن قتل أبنائهم (انظروا جدول رقم 18). ونلاحظ هنا أنه على الرغم من أن 33% فقط يرفضون توصيات اللجنة، كما رأينا أعلاه، إلا أنّ الغالبية الساحقة تؤيد موقف أهالي الشهداء في رفضهم لتوصيات التقرير.

جدول رقم 18

بعد نشر لجنة أور توصياتها صرح أهالي الشهداء أنهم "يرفضون توصيات اللجنة وساخطون من قراراتها لأنها لم تكشف المسؤولين المباشرين عن قتل ابنائهم". هل تؤيد ام تعارض هذا الموقف؟	
1. أؤيد جدا	54.9
2. أؤيد	31.1
3. أعارض	7.7
4. أعارض جدا	1.4
5. ليس لدي رأي في الموضوع	4.9

كذلك تبين النتائج ان الغالبية، 74%، تؤيد الموقف القائل أنه إذا لم تقم دولة إسرائيل بالكشف عن المسؤولين عن قتل الشهداء ومحاكمتهم، يجب التوجه إلى المحكمة الدولية لمحاكمتهم هناك. وهذا يعني أن المواطنين العرب مستعدون أن يفكروا في منابر دولية لطرح قضيتهم والوصول إلى العدل (انظروا جدول 19).

جدول رقم 19

ما رأيك في الموقف القائل أنه إذا لم تقم دولة اسرائيل بالكشف عن المسؤولين عن قتل الشهداء ومحاكمتهم، يجب التوجه إلى المحكمة الدولية لمحاكمتهم هناك، هل تؤيد أم تعارض؟	
1. أؤيد جدا	33.1
2. أؤيد	41.3
3. أعارض	11.4
4. أعارض جدا	6.6
5. ليس لدي رأي في الموضوع	7.6

من الاسباب المحتملة ايضا أن إستياء الجمهور العربي من توصيات اللجنة نابع من الإختلاف في وجهات النظر حول المسؤولية عن اندلاع هبة أكتوبر. مثلاً، في حين لم تقم لجنة أور بتقديم توصيات جدية ضد ايهود براك يرى غالبية المشاركين (71.1%) أنه يتحمل مسؤولية كبيرة عما تمخضت عنه الاحداث. كذلك تعتقد غالبية المشاركين ان مسؤولية كبيرة تقع على عاتق شلومو بن عامي (69.6%)، وعلى عاتق الشرطة (70.8%) (انظروا جدول رقم 20).[9]

[9] من أجل مقارنة موقف المواطنين العرب بموقف الرأي العام الاسرائيلي نورد هنا أهم وأبرز النتائج التي ظهرت مباشرة بعد صدور التقرير والاعلان عن التوصيات. فقد ظهر أن الجمهور اليهودي الاسرائيلي بغالبيته يدعم الشرطة ويؤيدها ويرى فيها الضحية لا الجاني. ففي إستطلاع أجرته إذاعة "صوت إسرائيل" بالعبرية وبثته يوم 4.9.2003 أعرب 40.6% من الجمهور الاسرائيلي عن رفضهم لغالبية أو كل التوصيات التي وردت في التقرير؛ في حين قال 33% من المشاركين في الاستطلاع أنهم يوافقون جزئيا على توصيات اللجنة؛ فقط 15.9% من الاسرائيليين قالوا أنهم يقبلون التوصيات كاملة. وفي جواب على سؤال آخر قال 65% من الاسرائيليين إنه لا يجب فتح تحقيق جنائي ضد رجال الشرطة المذكورين في التقرير. كما عبر نحو 60% منهم عن دعمهم للمبادرة بصدد منح العفو العام لرجال الشرطة الذين مست بهم التوصيات. وفي إستطلاع آخر نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" في يوم 3.9.2003 قال 45% من الاسرائيليين أن لجنة أور قد أجحفت بحق رجال الشرطة (من الجدير بالذكر أن الاستطلاعين يشملان أيضًا مواطنين عرب لذا من المنطقي الافتراض أن النسب الداعمة للشرطة كانت ستكون أعلى لولا مشاركة العرب فيهما).

جدول رقم 20

3. ما هي، حسب رأيكَ، مسؤولية كلّ طرفٍ من الأطراف التالية في المواجهات التي دارت بين المتظاهرين وبين الشرطة وحرس الحدود؟			
	مسؤولية قليلة	مسؤولية متوسطة	مسؤولية كبيرة
10. القيادات العربية	44.6	22.1	33.3
11. الشرطة	18.5	10.7	70.8
12. المتظاهرون العرب	52.7	18.6	28.7
13. رئيس الحكومة – إيهود براك	22.2	6.7	71.1
14. وزير الشرطة – شلومو بن عامي	22.2	8.3	69.6
15. الإعلام الإسرائيلي	24.2	15.5	60.2
16. الإعلام العربي في اسرائيل (جرائد عربية، راديو عربي غير صوت إسرائيل)	43.7	20.3	36.0
17. الفضائيات العربية	50.2	19.1	30.7
18. الجمهور اليهودي في إسرائيل	33.1	23.1	43.7

بالنسبة للقيادات العربية، حملّ 55.4% من المشاركين القيادات العربية مسؤولية متوسطة حتى كبيرة عن أحداث هبة أكتوبر، في حين رفض نحو 74% من المشاركين ادعاء اللجنة أن الشيخ رائد صلاح، والنائب عزمي بشارة والنائب عبد المالك دهامشة قاموا بتحريض الجماهير العربية (انظروا جدول رقم 21). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل، كما أسلفنا، على أن مفهوم المسؤولية عند المواطنين العرب بشكل عام يخالف معناه عند السلطة أو في الوسط اليهودي. فمسؤولية القيادات العربية تنبع من موقعهم القيادي وكونهم عنوان جماهيرهم. وقد لا يخلو ذلك من نقد تجاه هذه القيادات أو بعضها لكنه في أغلب الاحيان من وجهة نظر مختلفة وغير سلطوية. فالنتائج التي نستعرضها هنا لا تدع مجالا للشك بأن المتهم الرئيسي والمسؤول عما اسفرت عنه الامور هو الشرطة والمؤسسات الحكومية.

جدول رقم 21

ورد في تقرير لجنة أور أن القيادات العربية: الشيخ رائد صلاح، عزمي بشارة، وعبد المالك دهامشه قامت بتحريض الجماهير في فترة أحداث أكتوبر. هل توافق ام تعارض هذا الادعاء؟	
1. أوافق جدا	5.8
2. أوافق	15.7
3. أعارض	35.4
4. أعارض جدا	38.2
5. لا أعرف	4.9

أبعاد تقرير لجنة أور

ماذا سيكون مصير توصيات لجنة أور وهل ستؤدي إلى تغيير جدي في تعامل الدولة مع مواطنيها العرب؟ إجابة على هذه الاسئلة صرح ما يقارب نصف المشاركين عن اعتقادهم أن التوصيات ستبقى حبرا على ورق ولن يتم تطبيقها.

جدول رقم 22

حسب رأيك ماذا سيكون مصير توصيات لجنة أور، هل ستطبق توصيات اللجنة أم لن تطبق؟	
1. سوف يتم تطبيق كل التوصيات	4.8
2. سوف يتم تطبيق جزء معقول من التوصيات	20.1
3. فقط جزء ضئيل من التوصيات سوف يطبق	26.5
4. لن تطبق التوصيات وستبقى حبرا على ورق	48.6

كما أعرب نحو 56% من المشاركين عن أن توصيات اللجنة لن تؤدي إلى أي تغيير جدي في تعامل الدولة مع العرب (انظروا جدول 22). مقابل ذلك فقط 7% يعتقدون ان التوصيات ستؤدي إلى تغيير جدي، في حين تعتقد نسبة 37% أن التوصيات من شأنها ان تحدث بعض التغيير (انظروا جدول رقم 23).

جدول رقم 23

حسب رأيك، هل ستؤدي توصيات لجنة أور إلى تغيير جدي (تغيير للاحسن) في تعامل الدولة مع العرب؟	
1. ستؤدي إلى تغيير كبير جدا	7.2
2. ستؤدي إلى تغيير جزئي	37.1
3. لن تؤدي إلى اي تغيير	55.7

ويبرز هذا التشاؤم بشكل أوضح بما يخص توصيات اللجنة حول ضرورة تغيير الشرطة لتعاملها مع العرب. فقد أوصت لجنة أور أن على الشرطة أن تغير من نظرتها العدائية تجاه العرب وأن تذوّت أن الجمهور العربي ليس عدوا. في هذا الصدد عبّر 66% من المشاركين عن رأيهم أن الشرطة لن تغير من تعاملها السلبي تجاه العرب، في حين يعتقد 19% ان الشرطة سوف تغير إلى حد ما من تعاملها مع العرب، بينما يعتقد 9% فقط أن التوصيات ستؤدي إلى تغيير جدي في تعامل الشرطة (انظروا جدول رقم 24).

جدول رقم 24

جاء في تقرير لجنة أور ان على الشرطة ان تغير نظرتها السلبية ضد العرب في اسرائيل وان تستوعب ان الجمهور العربي ليس عدوا لها، هل تعتقد ان الشرطة سوف تغير ام انها لن تغير من تعاملها مع العرب في المستقبل؟	
1. سوف تغير تعاملها بشكل جدي	3.8
2. سوف تغير تعاملها	5.7
3. سوف تغير تعاملها إلى حد ما	18.9
4. لن تغير من تعاملها	66.1
5. لا اعرف	5.6

ونظرا لأن المشاركين يرون قصورا واضحا للعيان في تقرير اللجنة وما احتواه من توصيات وعبروا عن عدم رضاهم عنه، فإنهم كذلك يرفضون الادعاء بأن التوصيات تشكل تعزيزا للديمقراطية في اسرائيل. بل على العكس من ذلك، يرى ما يزيد عن نصف المشاركين أن التوصيات تضعف الديمقراطية في اسرائيل (انظروا جدول رقم 25).

جدول رقم 25

حسب رأيك هل توصيات لجنة أور تدل على تعزيز للديموقراطية في اسرائيل أم أنها تدل على تقليل في الديموقراطية في اسرائيل؟	
1. تعزيزا للديموقراطية	34.5
2. تقليلا من الديموقراطية	51.8
3. لا رأي لي في الموضوع	13.6

خاتمة

كان الهدف من وراء اجراء هذين الاستطلاعين حول لجنة أور فحص درجة اهتمام الأقلية العربية في اسرائيل بوجود لجنة تحقيق رسمية تحقق فيما حدث خلال اكتوبر 2000 وفحص توقعات المواطنين العرب بشأن التقرير قبل اصداره (الاستطلاع الأول)، ثم فحص مواقفهم منه بعد ان صدر (الاستطلاع الثاني).

يُستدل من نتائج الاستطلاعات على وجود نسبة كبيرة جداً من المواطنين العرب كانت تؤيد اقامة لجنة تحقيق رسمية للتحقيق فيما حدث، كما كانت نسبة كبيرة أيضاً راضية عن اللجنة التي أُقيمت في حينه. كان هذا التأييد متوقعًا في حينه لأسباب مختلفة أهمها أن المواطنين العرب كانوا راغبين في الخروج من حالة المواجهة مع الدولة، والعودة إلى حالة الوضع القائم قبل هبة أكتوبر واعتبار ما حدث أزمة يمكن تجاوزها اذا تم التحقيق فيها بشكل جدي لغرض استقاء العبر. كذلك فقد أيدت الأقلية العربية موقف قياداتها السياسية أو بعضها، الداعي إلى اقامة لجنة تحقيق رسمية، وقد أوضحنا في متن النص أن هذا كان موقف لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. إضافة إلى ذلك لا يمكن أن نتجاهل أن جزءاً من التأييد كان بسبب موقف ذوي الشهداء الذين اعتبرهم الكثيرون الخاسرين الابرز على المستوى الشخصي، وقد أصرّ هؤلاء ايضاً على الموقف الداعي إلى إقامة لجنة تحقيق.

من جهة ثانية نلاحظ أن هذا التأييد لاقامة اللجنة لم يتوافق مع التوقعات من تقرير اللجنة فيما يتعلق بانصاف الجمهور العربي. فقد كانت النسبة التي توقعت عدم قيام اللجنة بانصاف الجمهور العربي أعلى من نسبة الذين توقعوا العكس، وقد يكون هذا دليلاً على أن القبول باللجنة لم يكن توخياً لتحقيق العدل وكشف الحقيقة وانما كأداة تساعد في التخلص من الوضع الجديد المتميز بالمواجهة والعنف، وهو وضع لا تريده القيادات العربية كما لم تجربه الأقلية العربية بهذه الحدّة سابقاً و لم تخطط له.

ويظهر من الاستطلاعين أيضا أن غالبية المواطنين العرب كانوا راضين عن وجود قاض عربي في اللجنة إلا أن غالبيتهم أيضاً كانوا يفضلون تركيب اللجنة بصورة اخرى، فقد فضلت نسبة كبيرة لو كان عدد اليهود والعرب في اللجنة متساويًا.

لم يكن المواطنون العرب واهمين بشأن ما سوف يصدر عن اللجنة من استنتاجات وتوصيات حيث كانت الأجوبة على اسئلة توقعاتهم من اللجنة في الاستطلاع الأول مطابقة للأجوبة على الأسئلة عن مواقفهم من نتائج التقرير بعد صدوره، وكانت الأجوبة على الغالب متشائمة.

أما بشأن أبعاد التقرير فقد عبّرت الأغلبية عن توقعها بعدم تطبيق الجهات الرسمية لنتائج التقرير وعن أن توصيات اللجنة لن تؤدي إلى أي تغيير جدي في تعامل الدولة مع العرب. كذلك اعتبرت غالبية المشاركين في الاستطلاع الثاني أن صدور توصيات لجنة أور بالشكل الذي صدرت فيه دليل على تراجع في الديمقراطية الاسرائيلية.